

عليها (١)، وقد اضطر السهيلي إلى القول بأن الحرف مقحمٌ لما لم يجد قبله فعلا يمكن أن يضمن ما يطلبه، وقد فسر بالتضمين ما عده بعضهم زائدا، فَمِنْ في قوله تعالى: ﴿يَغْفِر لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ ليست زائدة كما يقول الأخفش (٢)، ولكنها متعلقة بمعنى الإنقاذ والإخراج (٣) والباء في قول عُبيد الراعي:

هُنَّ الحرائِرُ لا رَبَّاتٍ أَهْمِرَةَ      سوْدُ المحاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوْرِ

متعلقة بمعنى يتبركن، وليست زائدة كما قال بعضهم (٤).

تمييزه بين هذه المصطلحات: الحذف والاضمار والتقدير.

ويخص أبو القاسم مصطلح الحذف بما أمكن ذكره ثم حُذِف لغرض ما، ويمثل له بالفعل العائد من الصلة في نحو: الذى رأيتُه والذى رأيت، وأما المضمرف هو مقصور على ما لم يلفظ من الضمائر كالفاعل في نحو: الذى قام، يقول وقد فرق بين ضمير الرفع والنصب المتقدمين: «والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء (٥)».

وأما المقدر فهو الذى لا يقتضيه بناء كالمصدر، يقول: «المصدر لا يضمرفيه الفاعل ولكن يقدر (٦)». ويمكن التفرقة بين المصدر والفعل بما عرفناه من أصله وهو أن الفعل وُضِع للإخبار به عن الفاعل، فإذا لم يوجد فهو مضمرف في النفس، وأما المصدر فلم يوضع للإخبار به في أغلب أحواله، ولذلك فهو لا يتطلب فاعلا، فإذا لم يوجد فليس ثمة حذف ولا إضمار وإنما هو أمر تقديرى.

وعلى الرغم من هذه التفرقة لم يلتزم السهيلي بما اصطلاح عليه، كما يتبين بعد.

(١) الروض ٤٧/١

(٢) معنى اللبيب: من، تنبيهات.

(٣) النتائج ٣٣٣.

(٤) معنى اللبيب: الباء.

(٥) النتائج ١٦٥

(٦) الأمالي ٥٠